

بسم الله الرحمن الرحيم

IRAQ

جمهورية العراق  
وزارة الزراعة

الأمن الغذائي في العراق  
و  
تحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية

د. علي حسين البهائلي  
وزير الزراعة

بغداد

حزيران 2008

السيد السكرتير العام للأمم المتحدة المحترم  
السيدات والسادة اصحاب الفخامة والسيادة رؤساء الوفود المحترمون  
السيد رئيس منظمة الغذاء والزراعة المحترم  
السيدات والسادة الحضور

يشرفني المثل امام هذه النخبة من العلماء والمختصين واصحاب القرار لاقدم باسم  
العراق , رؤيتنا عن موضوع الامن الغذائي في ضوء ارتفاع الاسعار والمتغيرات  
المناخية والاتجاه المتزايد لاستخدام الوقود الجيوي.

اننا في بلاد الرافدين نفخر في مساهمة اسلافنا في التطوير الحضاري للبشرية والذي  
لعبت به الزراعة الدور الالم في تأمين عوامل استقرار المجتمعات البدائية وبناء  
الدويلات التي انتشرت في بلادنا على مر التاريخ وانتقلت منها مبادئ الحضرة  
والتمدن الى المنطق المختلفة.

لا زالت نكهة القمح العراق في الخبز موجودة اينما وجد الغذاء , فقد نشأت  
اول نبتة على سطح الكرة الارضية في العراق ولا زالت اصنافه البرية التي جمعها  
الباحثون من شمال العراق (تل جارمو) واستفاد منها مربو النباتات محفوظة في  
البنوك الدولية للاصول الوراثية.

يمكن تلخيص مؤشرات القطاع الزراعي العراقي في الوقت الحاضر بالآتي :

- 1- يساهم نسبة 9 - 11% من الناتج المحلي الوطني فقط .
- 2- الإنتاج الزراعي يساهم في تحقيق الأمن الغذائي للشعب العراقي بنسبة 30%
- 3- تبلغ مساحة الأراضي الزراعية (42) مليون دونم , إلا إن المتاح منها للزراعة هو بحدود ( 12.5 ) مليون دونم حسب الإمطار الساقطة والحصص المائية المتاحة .
- 4- يعاني قسم كبير من هذه الأراضي من مشكلة التملح والتغدق وخاصة في المنطقتين الوسطى والجنوبية.
- 5- التركيبة المحصولية هي ( معدل الأعوام 2003 - 225 ) :
  - الحبوب الشتوية ( الحنطة والشعير ) ( 10.5 ) مليون دونم
  - الحبوب الصيفية ( الذرة الصفراء والذرة البيضاء والشلب ) ( 1 ) مليون دونم
  - المحاصيل الصناعية ( البنجر , القصب , القطن , التبغ والتبناك ) (86) ألف دونم
  - المحاصيل العلفية ( ألجت والبرسيم والمخاليط ) (395) ألف دونم
  - الخضروات الصيفية الشتوية ( 1.4 ) مليون دونم
  - المحاصيل الدرنية ( البطاطا والبصل والثوم ) (251) ألف دونم
  - المحاصيل الزيتية ( السمسم وفستق الحقل وزهرة الشمس ) ( 203 ) ألف دونم
  - المحاصيل البقولية ( الحمص والعدس و الهرطمان والماش ) ( 170 ) ألف دونم
- 6- عدم حدوث تطور عمودي في غلة الدونم للمحاصيل كافه والفواكه خلال المرحله السابقة
- 7- عدم كفاية بعض مستلزمات الإنتاج ( الاسمده الكيماوية , والمكانن الزراعية , البذور عالية الإنتاجية )
- 8- يعاني من نقص في القاعدة العلفية وتواصل أخراج الماشية خارج الحدود والذبح الجائر .

- 9- تدني صيد الاسماك البحرية وتدني انتاج المسطحات المائية لمزارع الاسماك بسبب سوء الادارة لها.
- 10 - قلة المساحات المزروعة بالغابات.
- 11- عدم كفاية برامج مكافحة التصحر

## التغيرات المناخية والواقع المائي في العراق

بالنظر لانحباس الامطار للسنة الحالية مقارنة بالسنوات السابقة , حيث بلغت نسبتها 30% عن معدل سقوط الامطار في العراق, وتأثيرها الواضح على الايرادات المائية لنهري دجلة والفرات وروافدهما اذ بلغت نسبة الواردات المتراكمة 10.7 مليارات متر مكعب لنهر دجلة والزاب الاعلى والزاب الاسفل وتشكيل نسبة 45% من المعدل العام و 1 مليار متر مكعب بالنسبة لنهر الفرات وبنسبة 31% من المعدل العام , اما بالنسبة لنهر الفرات فقد بلغت وارداته المائية 8.72 مليار متر مكعب وهي نسبة تشكل 69% من المعدل العام . ونتيجة للايرادات المتدنية فقد بلغ اجمالي الحزين الحي في السدود والخزانات لغاية الان 22.07 مليار مكتر مكعب وهو اقل اجمالا من الخزين الحي للعام الماضي وانفس المدة بمقدار 9.19 مليار مكتر مكعب والذي يمثل مقدار العجز في الخزين المائي لهذا العام لذلك تم تعديل الخطة الزراعية بما يتلائم مع ذلك بالتركيز على زراعة المحاصيل الاستراتيجية التي تعد من ضمن المحاصيل المهمة في سلة الغذاء المواطن العراقي.

ان الوضع المائي في العراق بدأ بالتغير من سبعينات القرن الماضي , اي مع بداية انشاء السدود على حوض الفرات في تركيا وسوريا, وكذلك في اوقات لاحقة من قبل ايران على فروع نهر دجلة, وهذا الوضع يزداد حرجا مع الوقت بسبب تزايد الحاجة للمياه في هذه الدول الى حد يزيد كثيرا على الايرادات الطبيعية للانهار.

لقد اصبح من الواضح ان اي توسع في مساحات المشاريع الاروائية في دول الجوار يعني في نهاية المطاف تقليصا للمساحات المزروعة او القابلة للزراعة في العراق , في ظل انعدام تفعيل اتفاقية دولية طويلة الامد لتقسيم المياه بين الدول المتشاطئة, ونشير هنا الى اتفاقية الامم المتحدة لاستخدام المجاري المائية للاغراض غير الملاحية(1997) والتي نصت على الاستخدام المنصف وغير الضار للمجاري المائية العابرة للحدود بين الدول , يبقى العراق يدفع ثمنا باهضا وخاصة في مواسم الشحة. ولخصوصية هذا الموسم قمنا باجراءات لدعم القطاع الزراعي عن طريق تعويض الاضرار التي شملت توفير الاعلاف بعد ان انحسرت مساحات الرعي , والتعويض المادي للمزارعين الذين جفت حقولهم المزروعة, وسنعوض مزارعي المساحات الدائمة

عن طريق تزويدهم بالبذور والاسمدة وأجور حراثة الأرض كما إننا نرعى ونوفر لبذور من الرتب العليا وراثيا .

### ارتفاع الأسعار على الصعيد الدولي وأثارها على العراق :

تعد مسألة توفير المواد الغذائية الرئيسية للشعب العراقي من الأمور الحساسة والمهمة التي تحرص الحكومة العراقية على تأمينها داخل إطار برنامج الحصاة التموينية وخارجها وذلك لتخفيف الصعوبات عن كاهل الشعب العراقي ألذي مر ويمر بظروف معيشية صعبة يحتاج فيها إلى الدعم الحكومي المباشر , وكما هو معروف فأن برنامج الحصاة التموينية انشأ في ظروف أخرى غير الظرف الحالي باسم ( برنامج النفط مقابل الغذاء ) وبقرار دولي لتوفير المواد الغذائية الرئيسية للشعب العراقي .

ومع ارتفاع الكبير في أسعار الحبوب باتت عملية الاستيراد تمثل ثقلاً على الميزانية , إذ إن استيراد الحنطة والرز كلف العراق في عام 2007 مليارين وسبعمائة مليون دولار تقريباً , إما في عام 2008 فأن العراق يحتاج إلى كميات أكثر ومع استمرار الارتفاع الكبير في أسعار الحبوب سيشكل ذلك عبئاً ثقيلاً على الميزانية العامة , إضافة إلى عدم انسيابية الحصول عليها

### موقف العراق من إنتاج الوقود الحيوي :

لتقد تضافرت عوامل عديدة في الارتفاع الكبير لأسعار الحبوب في الأسواق العالمية كما حددها السيد المدير العام للمنظمة د.جاك ضيوف في رده على سؤال

طرحه عليه النواب في لجنة التنمية في البرلمان الأوروبي في بروكسل هي انخفاض المخزون من الحبوب والعوامل المناخية والطلب المتزايد لبعض الدول وأنتج الوقود الحيوي , أن استخدام مواد زراعية لإنتاج الوقود الحيوي قد حدث بعد توجه الولايات المتحدة ودول أوروبية وأمريكية لاتينية وغيرها , لاستخراج الوقود من الحبوب وخاصة الذرة لإنتاج الايثانول واستخدامه كوقود . إن هذا مما لا شك فيه قد عمل على خفض العرض للمواد الغذائية في الأسواق العالمية .

إن التوسع في هذا المجال دون النظر لحاجة الآخرين سيولد بلا شك صعوبات جمة على مستوى شعوب العالم . مع تأكيدنا على الحق في البحث عن بدائل الطاقة , إلا أنها يفترض بها إن تكون بعيدة عن استخدام المحاصيل الأساسية لتغذية الإنسان وكذلك الحيوانات مما سيتترك أثره على ارتفاع أسعار المواد الغذائية ولاسيما اللحوم والحليب وغيرها .

ختاماً أننا بحاجة إلى دعم أصدقائنا وجيراننا للإسهام في استقرار السوق الغذائي وتقسيم المياه وفق القوانين الدولية والتعاون في تبادل الخبرات والمعلومات واحترام الخصائص المحلية وتوفير شروط النهوض بالقطاع الزراعي لما يمثله من عامل مهم في تحقيق السلام والرفاهية في العراق والمنطقة كما إننا ننظر إلى دور منظمة الزراعة والغذاء الدولية بعين التقدير لما نأمله منها في لعب دور اكبر في دعم قطاعي الزراعة والمياه وسنعمل على تنشيط دور العراق في المنظمة وتوفير شروط إنجاح التعاون المستقبلي بين المنظمة والعراق ونتطلع الى نقل مكتب المنظمة الخاص بالعراق والموجود في عمان حالياً إلى بغداد لتحقيق أفضل فائدة من المنهج المقدمة للعراق ..

المستشار

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د.علي البهادلي

وزير الزراعة في العراق

(٥)